

معوقات التنمية ومحددات القدرة على الإنماء بالدول النامية

الأستاذ/ دبيش أحمد- أستاذ مساعد قسم (أ)
كلية العلوم الاقتصادية، علوم التسيير والعلوم التجارية
جامعة أمحمد بوقرة- بومرداس

ملخص :

ركزت معظم الدراسات التي تناولت اقتصاديات الدول النامية على بحث الواقع المتخلف لهذه الأخيرة في إطار ما هو قائم، أو في إطار الواقع ذاته. مقترحة على ضوء ذلك حلولاً اعتبرتها شروطاً ومقومات أساسية لا بديل عنها في سبيل إنماء هذه الاقتصاديات، دون الرجوع بقصد أو بغير قصد إلى بحث الخلفيات والأسباب الحقيقية التي أوجدت هذا الواقع.

فشل معظم الحلول المقترحة في حل إشكالية الإنماء بالدول النامية، مرده أنها استمدت لا من دراسة أصل ظاهرة التخلف بخلفياتها وأسبابها الحقيقية التاريخية وغير التاريخية مثلما سبقت الإشارة، وإنما من دراستها للظاهرة كانعكاسات ومظاهر فقط، والنتيجة عجز كل ما قدم من حلول في تجاوز واقع اقتصادي واجتماعي معقد، غالباً ما كان يميزه الاتجاه المستمر نحو المزيد من التعقيد.

وعليه، تبقى كل محاولات الإنماء عاجزة عن تحقيق أهدافها المنشودة ما لم تقم على أمرين اثنين. الأول، أن تنطلق من أسباب وخلفيات الواقع المتخلف لهذه الاقتصاديات. والثاني، أن تقوم على مجموعة من الأسس أسميناها في مقالنا هذا بمحددات القدرة على الإنماء.

ملخص باللغة الأجنبية:

Abstract

The majority of the economic studies emphasized on the underdeveloped countries economy. To look for there economic reality, it proposed solutions according to fundamental conditions to develop there economy, without looking for the underdevelopment causes.

All these economic solutions fail to solve the economic crisis. So, all these attempts fail to reach the objectives.

And to reach development, we need two major conditions:

First, we should look for the real causes of the underdevelopment. Second, we need a group of principles named in this paper, development conditions.

مقدمة :

على الرغم من الجهود الكبيرة التي بذلت من طرف الدول النامية في سبيل إنماء اقتصادياتها وبالرغم من كثرة النظريات التي صيغت في هذا الإطار. وبالرغم كذلك من تعدد الاستراتيجيات والسياسات الإنمائية التي اعتمدت؛ إلا أن كل ذلك لم يجدي نفعاً ولم يمكن هذه الدول من تجاوز حالة السكون والركود التي تعانيها اقتصادياتها، إلا القليل منها التي تعرف في يومنا بالدول حديثة التصنيع.

عجز الدول النامية عن إنماء اقتصادياتها، وإن كان بعض الاقتصاديين قد أرجعه أساساً إلى ما عرف في الفكر التنموي بالحلقات المفرغة، إلا أننا نرجعه إلى عوامل أخرى، نرى أنها قد تساعد أكثر على فهم وتفسير خلفية عجز الإنماء بالدول النامية وواقع اقتصادياتها المتخلفة.

لقد ركزت معظم الدراسات التي تناولت الاقتصاديات النامية على بحث واقعها المتخلف، في إطار ما هو قائم، أو في إطار الواقع ذاته، مقترحة على ضوء ذلك حلولاً قدمتها على أنها شروطاً ومقومات أساسية لا بديل عنها في سبيل إنماء هذه الاقتصاديات، دون الرجوع بقصد أو بغير إلى بحث الخلفيات والأسباب الحقيقية التي أوجدت هذا الواقع.

فشل معظم الحلول المقترحة في حل إشكالية الإنماء بالاقتصاديات النامية، مردده أنها استمدت لا من دراسة أصل ظاهرة التخلف بخلفياتها وأسبابها الحقيقية التاريخية وغير التاريخية مثلما سبقت الإشارة وإنما من دراستها للظاهرة كانعكاسات ومظاهر فقط، والنتيجة عجز كل ما قدم من حلول في تجاوز واقع اقتصادي واجتماعي معقد، غالبا ما كان يميزه الاتجاه المستمر نحو المزيد من التعقيد.

بالنظر لما تقدم واعتبارا منه نحاول من خلال هذا المقال تفسير واقع الاقتصاديات النامية من خلال عرض أهم العوامل التي نقدر بأنها المعوقات الحقيقية للإنماء بهذه الأخيرة، كما نقدم حولا نعتبرها شروطا أساسية لتجاوز الواقع المتخلف للدول النامية، ومعالجة إشكالية الإنماء بها.

أولا: معوقات التنمية بالدول النامية:

عجز الدول النامية عن إنماء اقتصادياتها، وإن كان راجعا وفقا للكثير من الاقتصاديين إلى العديد من العوائق أو العقبات، إلا أننا سنركز على جملة من العوامل نرى أنها أكثر قدرة على تفسير الواقع المتخلف لهذه الدول.¹ هذه المعوقات المتمثلة في:²

- معوقات ذات بعد تاريخي.

- معوقات ذات بعد اقتصادي تنظيمي.

- معوقات ذات بعد فكري تكويني.

- معوقات ذات بعد سياسي.

1- معوقات ذات بعد تاريخي:

يرتبط هذا النوع من المعوقات أساسا بالتبعات والانعكاسات السلبية لاندماج الدول النامية في السوق الرأسمالي العالمي. أي أنها معوقات تولدت من اتصال المجتمعات النامية بتكوين اجتماعي متقدم هو التكوين الاجتماعي الرأسمالي، ومن طبيعة وظروف هذا الاتصال الذي تم من خلال الحملات الاستعمارية التي قادتها الدول الأوروبية آنذاك. حيث ترتب عن هذا الاندماج أو

بتعبير أدق الدمج تعطيل التطور الذاتي للقوى المنتجة بالدول النامية، الأمر الذي أوجد ظروفًا موضوعية لإقامة علاقات تبعية فرضت لاحقًا أنماط تطوير وإنماء لم تمكن من بلوغ حتى أهدافها النظرية، وظلت عاجزة عن إحداث الدفعة القوية باتجاه السير في نفس طريق النمو الذي سلكته الاقتصاديات الرأسمالية المتطورة.

ففي وقت حققت فيه الدول الرأسمالية تقدمها الاقتصادي من خلال نمو تلقائي،³ سرعت في تطوره حركاتها التوسعية التي سيطرت من خلالها بشكل مباشر على الموارد الاقتصادية لما يعرف اليوم بالدول النامية وما صاحب ذلك من استنزاف لفوائضها الاقتصادية؛ وجدت الدول النامية نفسها بعد حصولها على الاستقلال السياسي عاجزة عن تجاوز تبعية اقتصادية متعددة الأوجه (تبعية مالية، تبعية تجارية وتبعية تقنية) دامت ما يقارب القرنين من الزمن، كما وجدت نفسها عاجزة على فك ارتباطها الغير متكافئ بالدول الرأسمالية، الذي فرضه التقسيم الدولي الغير عادل للعمل.

في هذا الإطار يؤكد الكثير من اقتصاديي مدرسة التبعية أن الوضع الاقتصادي المتخلف الذي صار يميز الدول النامية، لم يكن هو وضعها الأصلي الذي كانت عليه قبل خضوعها للنموذج الأوروبي، ولكنه وضع نشأ وتطور في لحظة تاريخية واحدة مع نمو وتطور الاقتصاديات الرأسمالية. وبذلك فهو يعد بحسب أنصار هذه المدرسة من أهم الأسباب المفسرة لتطور الاقتصاديات الرأسمالية حاليًا، وذلك أن العلاقة الغير متكافئة التي سادت ما بين الطرفين، وبحكم طبيعة السياسات والتنظيمات الاقتصادية وغير

الاقتصادية التي كانت تحكمها، أتاحت للدول الرأسمالية فائضًا اقتصاديًا مكنها من تحقيق تراكم رأسمالي كبير، على حساب تدمير الهياكل الاقتصادية والاجتماعية وأساليب الإنتاج التي كانت قائمة بالدول النامية، والتي كان يفترض أن تشكل قاعدة أساسية للانطلاق باتجاه تطور اقتصادي لاحق.

هذه المعطيات والحقائق التاريخية ولدت تبعات ونتائج ذات طابع تنظيمي وفكري، وثقافي مجتمعي نعتبرها من أهم عوائق الإنماء بالدول النامية، لتأثيراتها السلبية التي بموجبها عجزت الدول النامية عن فك ارتباطها الغير متكافئ بالاقتصاديات الرأسمالية مثلما سبقت الإشارة، لتبقي مندمجة في سوق عالمية أجهضت بطبيعتها التنظيمية وبميكانيزمات عملها كل محاولات وجهود الإنماء التي بذلت.

هذه الخلفية التاريخية، وبالرغم من قناعتنا بعدم الموضوعية في حال الأخذ بها كسبب وحيد لتبرير عجز الإنماء بالدول النامية، إلا أنها تبقى من بين أهم المعوقات التي ساهمت في تحديد ملامح الواقع الاقتصادي للدول النامية. في هذا الإطار يقول سعد حسين فتح الله،⁴ أنه "إذا كان من الممكن أن تشهد الدول النامية توسعا معينا في اقتصادياتها، فهذا يبقى رهن ما قد تشهده الاقتصاديات الرأسمالية المتطورة من توسع. كما أن هذا التوسع لا يمكن أن يتم إلا وفقا لشروط تفرضها هذه الدول نفسها وتحت سيطرتها".

2- معوقات ذات بعد اقتصادي تنظيمي:

يستند هذا النوع من المعوقات إلى طبيعة التنظيم الاقتصادي الذي اعتمدته معظم ما يعرف اليوم بالدول النامية، بعد حصولها على استقلالها السياسي. حيث تأثرت تجاربها التنموية أنداك بالطرح الذي كان سائدا في الفكر الاقتصادي خلال خمسينات وستينات القرن العشرين عن الدور الاقتصادي للدولة والذي كان الرأي الغالب فيه أنه لا يمكن الاطمئنان للسوق للقيام بدور فعال في التنمية. كما كان لغلبة الطروحات الاشتراكية عن طبيعة الدور التدخلية للدولة في إدارة الشأن الاقتصادي، أن غلب على تجارب التنمية بهذه الدول - خاصة في مراحلها الأولى، سياسات اقتصادية تدخلية تستند إلى إشباع حاجات السوق المحلية بكل من أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية... الخ.

فقد تأثرت الدول النامية مثلما سبقت الإشارة بالأفكار الاقتصادية التي كانت سائدة حول قصور السوق في بعث التنمية، فضلا عن إعجابها بتجارب

التخطيط المركزي بالدول الاشتراكية والاتحاد السوفيتي تحديدا. ولذلك كان الاتجاه الغالب بهذه الدول خلال خمسينات وستينات القرن العشرين نحو تأكيد الدور الاقتصادي للدولة قصد الإسراع بعملية التنمية وعلاج أسباب قصور الأسواق المحلية. ليرسخ هذا التوجه ويتأكد بشكل أكثر عمقا واتساعا بعد تزواج الاعتبارات الاقتصادية والادولوجية في التنمية باعتماد الدول حديثة الاستقلال أنداك للمذهب الاشتراكي كمرجعية تنظيمية لاقتصاديةاها.

هذه الدول وبعد تبنيها للنظام الاشتراكي الذي قضت بموجبه على الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج وعلى المبادرات الفردية للخواص، شرعت في إدارة اقتصادياتها بصفتها المالك والمنتج والمنظم بالاعتماد على خطط مركزية كمية لأهداف محددة تخصص لقطاعات الاقتصاد المختلفة التي تلتزم بتحقيقها من خلال أدوات التخطيط المركزي وأجهزته. وبذلك وبعد اختلاط الاقتصاد بالسياسة أصبحت القرارات الاقتصادية ملزمة بقوة الدولة، وأصبحت اقتصاديات هذه الدول اشتراكية التوجه مركزية الإدارة والتوجيه بعيدة عن كل قواعد وأشكال التنظيم الاقتصادي الحر.

هذا، ونشير إلى أنه وبالرغم من النتائج الحسنة التي أثمرتها بعض تجارب وجهود التنمية بهذه الدول خلال ستينات وحتى أواخر سبعينات القرن العشرين، حيث تراوحت معدلات النمو الاقتصادي بمعظمها أنداك ما بين 06 و 07 %،⁵ إلا أن نتائج هذه الجهود أخذت في التراجع بمعدلات متزايدة وبشكل مستمر بداية من مطلع الثمانينات من نفس القرن. ماعدا ببعض الدول الآسيوية التي أخذت بنظام اقتصادي مختلط جمع ما بين دعم القطاع الخاص والمبادرات الفردية من جهة، ورقابة الدولة الصارمة من جهة ثانية. هذه الدول التي عمدت مبكرا إلى الابتعاد التدريجي عن التدخل المباشر في الشأن الاقتصادي مقابل التحول المتزايد للأخذ اكبر باقتصاديات السوق وسياسات الإنتاج لغرض التصدير، إلى أن بدأت تتميز(هذه الدول الآسيوية) داخل مجموعة الدول النامية

بداية من منتصف سبعينات القرن العشرين خاصة، لتظهر لاحقا كمجموعة اقتصادية جديدة سميت بالدول الصناعية الجديدة أو حديثة التصنيع أو النمرور الآسيوية كما يفضل البعض تسميتها. وبذلك وفي وقت كانت فيه المرحلة التالية لأزمات السبعينات قاسية على معظم الدول النامية، كانت بالنسبة للنمرور الآسيوية فترة ذهبية ميزتها مظاهر التقدم السريع في الصناعة والتصدير وارتفاع مستويات الدخل الفردي بشكل جعلها تنجح إلى حد ما في تجاوز مظاهر التخلف واللاحاق ولو نسبيا بالدول الصناعية المتقدمة.

على العكس من ذلك، وزيادة على الفشل الكبير الذي منيت به معظم التجارب الإنمائية المخططة مركزيا، والذي أكدته نتائج أزمة المديونية العالمية التي ضربت بالأساس اقتصاديات الدول النامية تبين كيف أن الخيارات التنظيمية والاقتصادية لهذه الدول (التخطيط المركزي والتدخل المباشر للدولة في إدارة الشأن الاقتصادي) شكلت أكبر عائق في سبيل تحقيق ما كانت تسعى إليه من أهداف تنموية ما كان لها أن تتحقق إلا في ظل تنظيم اقتصادي مختلف، شرعت في الانتقال إليه على فترات مختلفة (بداية من أواخر ثمانينات القرن العشرين بالنسبة للجزائر).

3- معيقات ذات بعد فكري تكويني:

بالرغم من أننا كثيرا ما نسمع عن دول أدرجت في مصاف الدول المتخلفة لأسباب اقتصادية أو سياسية أو غيرها، إلا أننا نستطيع القول أنه ليس هناك دول متخلفة اقتصاديا، وإنما إداريا فقط.⁶

انطلاقا من هذه المقولة، ومن فكرة أن إشكالية التنمية تتمثل أساسا في ضعف المستوى الاقتصادي والاجتماعي والفكري لمجتمع ما، وبإسقاط الكل على واقع الدول النامية يتضح أن هذه الأخيرة وبدون استثناء - وإن كان ثمة تفاوت فيما بينها، تعيش حالة من التخلف متعدد الأوجه ومتشعب المجالات راجعا أساسا إلى طبيعة ممارساتها المستمدة أو المتولدة من منظوماتها الفكرية في أبعادها التربوية والتكوينية المختلفة.

إذ وبالرغم من التطورات والتحويلات الكبيرة التي عرفها الفكر البشري في الجانب المرتبط منه أساسا بأمور الإدارة والاقتصاد،⁷ بداية من الثورة الصناعية إن صح اعتمادها كمرجعية، ظلت الدول النامية، وما زالت حتى يومنا باستثناء البعض القليل منها،⁸ تسير وفق أنماط إدارة وتسيير مستمدة من نظم فكرية جد رجعية (لا نقصد المرجعية الثقافية والعقائدية لهذه الدول) لا تتماشى ومتطلبات الدفع الحقيقي والقوى باتجاه الإنماء والتحديث.

فإذا كانت التنمية في مفهومها الشامل تعبر عن مجموعة من التغييرات الأساسية التي تدخل على هيكل المجتمع، قصد إحداث تحولات في البناء الاقتصادي والاجتماعي، يمكن في ظلها خلق قوى إدارة تسيير واستغلال، ذاتية الدفع باتجاه خلق متطلبات الإنماء والتطوير، كفيلة بضمان تحقيق الأهداف المرجوة في مستوياتها المقبولة. وإذا كانت المنظومة الفكرية التي تعتبر المرتكز الأساسي للمجتمعات والشعوب في انطلاقها تجاه أي فعل تنموي، تعبر عن تراكمات نتائج الجهود السابقة المبذولة في مجالات التعليم والتكوين والتدريب المختلفة. فإنه يتضح وبما لا يدع مجالا للشك أن هذه العوامل الأخيرة تعتبر في مجملها أهم عامل تنموي تتحدد نسبة إليه قدرة المجتمع على استغلال المتاح لديه من موارد، ومنه تحقيق التنمية المنشودة.

فبقدر ما لطبيعة المنظومة الفكرية للمجتمعات وما يرتبط بها من مستويات التعليم والتكوين والتدريب، من علاقات مباشرة بقدرات الابتكار والإبداع لدى الأفراد، والقدرة على تغيير وتحسين الواقع واستيعاب ما لدى الآخر والإضافة إليه من أجل التوطين والإبداع الثقافى والعلمى والتكنولوجى ومنه الإنماء، بقدر ما تعتبر هذه العوامل الفكرية والتعليمية، في حال ما إذا كانت في غير المستوى المطلوب وغير متناسقة، ولا تتماشى ومتطلبات العصر والواقع مثلما سبق وشرنا في البداية، بقدر ما قد تكون أو تصبح واحدا من أهم العوائق في سبيل التنمية، مثلما هو الأمر بالنسبة لمعظم الدول النامية في وقتنا الحاضر.

ففي الوقت الذي أصبح فيه التعليم والتكوين من أهم العناصر الرئيسية والمحورية في تنمية المجتمعات، لما له من علاقة برأس المال البشري والاستثمار فيه، باعتباره استثمارا في القطاع القائد لعمليات التنمية وأهم دعائمها الأساسية. ما تزال الدول النامية وإلى حد كبير لا تعير هذا الجانب الاهتمام والعناية الكافيين، على الرغم مما تعرفه الأوساط الدولية والمحلية الغربية خاصة، من تسليم متزايد بأهمية التعليم والتكوين وما يرتبط به أو يكمله من أنشطة بحث وتطوير بوصفها أداة أساسية لتجاوز معوقات التنمية والتصدي لتحدياتها.

وحتى وإن كانت المعطيات الإحصائية المتوفرة تظهر أن ما تخصصه بعض الدول النامية كنسبة من إجمالي ناتجها المحلي للإنفاق على التعليم، يقارب إلى حد كبير إن لم نقل يتجاوز أحيانا ما تخصصه نظيراتها من الدول المتقدمة لنفس الغرض⁹ (نتكلم هنا عن الإنفاق على التعليم وليس الإنفاق على البحث والتطوير)، إلا أن نتائج ذلك الإنفاق بالنظر إليها كعائد استثماري (كفاءات الأداء) بالدول النامية، تبقي جد ضعيفة مقارنة بتلك المحققة بالدول المتقدمة عند نفس المستوى من الإنفاق تقريبا مثلما سبقت الإشارة. ومرد ذلك، التفاوت المسجل في نظرة الفريقين (الدول النامية والدول المتقدمة) للتعليم والتكوين والاختلاف الكبير بينهما من حيث الدافع إليه والغرض منه. فبالنظر إلى مخصصات الإنفاق على التعليم والتكوين كنسب مئوية من إجمالي الناتج المحلي، ونسب ما يخصص من هذا الأخير للإنفاق على البحث والتطوير بكل منهما يتأكد التحليل أعلاه،¹⁰ الذي مفاده أن الدول النامية تأخذ التعليم والتكوين في غير مفهومه الصحيح وذلك من نضرتها إلى أن الإنفاق عليه لا يعدو أن يكون مجرد واحدة من مجموع ما تؤديه من وظائف اجتماعية دون أن يكون لها في ذلك أي بعد اقتصادي، على عكس ما تأخذ به الدول المتقدمة التي وعت منذ زمن بعيد أن العنصر البشري ومنه التعليم والتكوين يعد أساس أي فعل تنموي، والمحدد الرئيسي لمدى إمكانية بلوغ أهداف ذلك الفعل وتحقيق

نتائج. وهي النضرة التي تؤكد النرب العالفة لمخصصات البعث والتطوير التي ترصدها هذه الدول إيماناً منها بأن الإنفاق على التعليم يعد استثماراً تستوجب استدامة وتعظيم عائده المزيد من الإنفاق والاستمرار فيه (الإنفاق على البحث والتطوير).

مما سبق وبناءاً عليه، يتضح أن مأزق التنمية وعائقها الأكبر في الدول النامية، يتمثل أساساً في إغفال السياسات التنموية المطبقة، للأبعاد الديناميكية وعلاقات التأثير المتبادل والتغذية العكسية بين ما يخص من استثمارات مادية لأغراض تصحيح الاختلالات الهيكلية للاقتصاد، وما يخص من استثمارات لبناء رأس المال البشري وتعزيز المقدرة البشرية. وهو ما نرجعه إلى طبيعة منظوماتها الفكرية، وإلى نظرتها وفهمها لكل من رأس المال المادي والبشري ودور كل منهما في تحقيق التنمية وعلاقتها بكل من التعليم والتكوين وأنشطة البحث والتطوير وما يرتبط بها من أنشطة أخرى.

4- معيقات ذات بعد سياسي:

شاع خلال خمسينات وستينات القرن العشرين في أوساط المفكرين الاقتصاديين والسياسيين بالدول حديثة الاستقلال أنذاك، طرح مفاده أن التنمية لا تتحقق إلا بوصول سلطة ممثلة لعموم الناس (كافة الناس وليس أغلبهم) تمثيلاً كاملاً إلى سدة الحكم. سلطة تصور على أنها الأقدر على الدفع باتجاه الإنماء، يدعمها في ذلك ولاء كامل من طرف أفراد المجتمع، تعبئة لطاقاته في مشروع تنموي يتطلب توجيهها مركزياً باتجاه التنمية المنشودة. أما التنظيم الديمقراطي وفقاً لأنصار هذا الطرح، فمن شأنه أن يعرقل عملية التنمية ويحول دون السير بها باتجاه الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي المطلوب الكفيل بتطوير المجتمع والارتقاء به.¹¹

ويشدد أصحاب هذا الطرح على خطورة الانقسامات السياسية والاجتماعية، وعلى انعكاساتها الاقتصادية وغير الاقتصادية، التي قد تنتج عن الممارسة الديمقراطية وعن ما يرتبط بها من منافسة وتعدد في الطرح والرأي في دولة

حديثه الناشئة (حديثه الاستقلال). ومن ذلك يرى هؤلاء أن أولوية الوحدة الوطنية، أي مركزية السلطة واتخاذ القرار، ومنه التنمية الاقتصادية، تعتبر أكثر إلحاحا من الديمقراطية. ومرد ذلك بحسبهم أن التنمية هي علة الديمقراطية. وعليه فالأمر يستوجب تحقيق تنمية عالية وتحسين في المستوى المعيشي لأفراد المجتمع، قبل أي محاولة باتجاه إرساء قواعد الديمقراطية. وعلى ذلك انتشرت النظم غير الديمقراطية والدكتاتورية في معظم الدول النامية، مولدة حالات من الجمود والكبح تجاه أي شكل من أشكال التقدم أو التطور.

فإذا كان تحقيق التنمية في مفهومها الشامل يستوجب توفر مناخ يضمن الحرية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وحرية الإبداع، وفقا لما يؤكد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي منذ إصداره لتقريره الأول سنة 1990، والذي يركز على أن الهدف النهائي للتنمية هو توسيع خيارات الناس اللانهائية في إطار مضبوط اقتصاديا، اجتماعيا، ثقافيا وسياسيا. وإذا كان هدف التنمية في مفهومها الشامل بتركيزه على الخيارات يشير ضمنا إلى وجوب أن يتدخل الأفراد في اتخاذ القرارات المرتبطة يحاضرهم ومستقبلهم، وأن يشاركوا في تنفيذ هذه القرارات ومراقبتها وتعديلها متى تطلب الأمر ذلك. فذلك معناه أن طبيعة التنظيم السياسي السائد أو المعتمد ويوصفه المحدد والمنظم لطبيعة الإطار الذي تمارس فيه هذه الحريات وتتفاعل فيه مختلف القوى الفكرية بتوجهاتها وميولاتها المختلفة على قدر من الحرية والمساواة والحق في إبداء الرأي والمشورة، يصبح واحدا من أهم العوامل المحددة لمدى إمكانية نجاح أي فعل تنموي، وشرطا ضروريا لبلوغ نتائج المرجوة.

فالديمقراطية وعلى الرغم من كونها مفهوما سياسيا، إلا أنها تعبر وإلى حد بعيد عن مستوى تطور القوى المنتجة لمجتمع ما، وعن مستوى التطور الحضاري والفكري لهذا المجتمع.¹² كما أنها وبقدر ما قد تكون عاملا محددا لاتجاه أي تطور لاحق، عندما يكون مستواها يتماشى ومستوي التطور الاقتصادي والاجتماعي بحيث تصبح حافزا ومحركا للتطور كله، بقدر ما قد تصبح في

حالة تغييبها أو تراجع مستوى ممارساتها، إلى عائق يمنع أي محاولة للتطوير أو الإنماء، مثلما هو حال كل الدول النامية في وقتنا الحاضر.

لقد خلقت الدول النامية لنفسها زيادة على معيقات الإنماء سائلة الذكر، عائقا أكثر تعقيدا وتأثيرا باتجاه الكبح، يرتبط بخياراتها السياسية ونظم حكمها التي تتعارض مع كل منطق تبني عليه أو تشتق منه أسس ومقومات البناء المجتمعي السليم الذي تشترك وتتداخل فيه بشكل متفاعل ومتعاون كل فآت المجتمع بكفاءاتها المختلفة لتحقيق الاستغلال الكامل والأمثل لثروات المجتمع وموارده. نظم سياسية وعكسا لما قامت عليه من حجج تجميع وتركيز الطاقات والجهود لتحقيق دفعة الإنماء القوية، خلقت نتيجة لتغييبها شبه الكامل لكل أشكال الديمقراطية والمشاركة متعددة الأطراف بالنسبة لحاجات تطور القوى المنتجة، مانعا حقيقيا للنمو الاقتصادي الذي يعبر كعملية داخلية تتفاعل فيها عوامل عدة، ورغم كونه مؤشرا كميا للتطور، عن مستوى معين من التوازن النسبي للمجتمع.

أي أن الدول النامية وبعد استرجاعها لسيادتها، وعوضا على أن تجعل من نظمها السياسية إطارا ومناخا أمثل تبرز وتفاعل فيه قوي المجتمع في أبعادها الاقتصادية والثقافية والسياسية وغيرها استدراكا لما فاتها في مجالات الإنماء المختلفة، جعلت منها بقصد أو بغير قصد عائقا حقيقيا يمنع ذلك. عائقا نقدر أن تجاوزه يتطلب، إما أن تعيد هذه الدول النظر بعلاقاتها مع المجتمع من خلال إعادة النظر في مستوى الديمقراطية وشكلها، وإما أن يعيد المجتمع النظر في هذه الدول الغير قادرة على تأمين احتياجات التطور المادي الاقتصادي على الأقل وفي حدوده الدنيا.¹³

ثانيا: محددات القدرة على الإنماء:

تتطلب التنمية الاقتصادية في إطارها العام، توفر مجموعة من العوامل المعروفة لدى الاقتصاديين بعناصر أو عوامل الإنتاج. دون أن يعني توفرها البلوغ الحتمي، أو بالنتيجة لأهداف التنمية في مفهومها الشامل. ومرد ذلك أن بلوغ

الأهداف المنشودة لا يرتبط حصرا بمدى توفر العناصر سائلة الذكر، بقدر ما يرتبط بقدرة المجتمع على استغلال هذه العناصر وإدارتها بالاتجاه الذي يتماشى ومتطلبات الإنماء ومحددات القدرة على الدفع باتجاهه.

معني ذلك أن كسر المعوقات سائلة الذكر وتجاوز الدول النامية لواقعها المتخلف، لا يرتبط حصرا بمجموع ما يعرف بأسس التنمية، بقدر ما يرتبط بمجموعة من العوامل الأخرى، أسميناها بمحددات القدرة على الإنماء. محدثات تتمثل في ما يلي:

- الفهم الصحيح لرأس المال.
- التملك ورسملة المورد الاقتصادي.
- الحرية الاقتصادية.
- الاستثمار في رأس المال البشري.

1- الفهم الصحيح لرأس المال : في دراسته لأسباب عجز الدول النامية عن إنماء اقتصادياتها يؤكد هرنندو دي سوتو رئيس معهد الحرية والديمقراطية في بيرو، أن أهم تلك الأسباب يتمثل في النضرة الخاطئة لهذه الدول إلى رأس المال، ومنه إلى الآلية التي يمكن من خلالها جعل الشيء رأسمالا محركا للإنماء الاقتصادي.

فبالرغم من أن موضوع رأس المال استهوى الكثير من المفكرين الاقتصاديين طوال الثلاثة قرون الماضية، إلا أنه ما يزال إلى يومنا غير واضح ولا مفهوم لدى الكثير من ممارسي الاقتصاد ورجالاته في الكثير من الدول. فرأس المال وإن كان الكل يجمع على أنه أهم مكونات التقدم الاقتصادي الغربي وأنه أهم ما يمكن أن تقوم عليه عمليات الإنماء بالدول النامية من أسس، وأنه أهم محدد لمدي قدرتها على ذلك، إلا أن الكثيرين بمقابل ذلك لا يدركون بعده الحقيقي، كيف ينتج وكيف يرتبط بالنقود.

يقول هرنندو دي سوتو، أن كشف سر رأس المال يتطلب العودة إلى أصل الكلمة. ففي اللغة اللاتينية في العصور الوسطى، كانت كلمة رأس المال تدل على رأس من الماشية أو غيرها من الثروة الحيوانية، والتي كانت تتميز بأنها ثروة منقولة يسهل عدها وقياسها، كما أنها وهو الأهم، كانت تتميز بإمكانية الحصول منها على ثروة إضافية، بتشغيل صناعات أخرى على منتجاتها من الألبان واللحوم والجلود والصوف والوقود، زيادة على قدرتها على إعادة إنتاج نفسها. وهكذا اكتسب رأس المال الخاصيتين أو الوظيفتين، الاستئثار بالبعد المادي للأصل (الثروة الحيوانية) والقدرة على توليد قيمة مضافة منه.

لقد كان كبار علماء الاقتصاد من آدم سميث إلى كارل ماركس، يعتقدون أن رأس المال هو الذي يزود الاقتصاد بالقوة المحركة. فبالنسبة لآدم سميث كان التخصص الاقتصادي المترتب على تقسيم العمل هو مصدر الإنتاجية المتزايدة، ومن ثم تتكون ثروة الأمم. وكان رأس المال هو الذي جعل التخصص والتبادل أمرا ممكنا، وقد حدده باعتباره رصيد الأصول المتراكمة لغرض الإنتاج الذي يمكن تداوله، وهو ما وافقه كارل ماركس فيه ¹⁴، مضيفا إلى ذلك أن الثروة التي تنتجها الرأسمالية تتبدى في السلع الأساسية. ¹⁵

لقد أكد سميث على نقطة تعتبر الجوهر الأساسي لرأس المال، مفادها أنه ولكي تصبح الأصول المتراكمة رأسمال منتج، وتحرك إنتاجا إضافيا، فإن ذلك يتطلب تحديدها وتثبيتها، محذرا من أن العمل المستثمر في إنتاج الأصول، لن يترك أي أثر أو قيمة ما لم يتم تثبيته وتحديدته على نحو صحيح. فرأس المال ليس هو الرصيد المتراكم من الأصول، وإنما الطاقة أو القدرة التي تحوزها أو تتمتع بها تلك الأصول في خلق وبعث نشاط إنتاجي جديد. وبما أن هذه الطاقة تعتبر مجردة، فإن بعثها يتطلب أولا تثبيتها وتحديدتها في شكل ملموس. وهذا على اعتبار أن طبيعة رأس المال ليست مادية على الدوام إذ ليست المادة من تشكل رأس المال، وإنما قيمة هذه المادة. فرأس المال كقيمة يبقى دائما مستمرا غير قابل للفناء، حيث تنفصل تلك القيمة عن المنتج الذي يخلقها وتصبح كمية مجردة

وغير مادية يحوزها من ينتجها أو يحددها ويثبتها في شكل من أشكال التثبيت المختلفة.¹⁶

هذا المفهوم الأساسي لرأس المال ضاع مع الزمن، حيث أصبح وقتنا الحاضر يعرف خلطا كبيرا ما بين رأس المال و النقود، التي لا تعدو أن تكون واحدة من مجموع الأدوات الدالة عليه دون أن تكون هي من تحدته أو تثبته. فالنقود تسهل المعاملات وتنشط التبادل، لكنها ليست القناة التي في خلالها يتم خلق الإنتاج الإضافي.¹⁷ ونورد هنا مقولة لأدم سميث مفادها أن "...النقود يمكن مقارنتها بالطريق السريع الذي بالرغم من أن مختلف المنتجات تنقل وتوزع من خلاله، إلا أنه لا ينتج أي مقدار من أي منها". أي أنه بالرغم من الأهمية الكبيرة للنقود، إلا أنها لا يمكن أن تثبت وتحدد بأي طريقة كانت الطاقة المجردة لأي أصل بغرض تحويله إلى رأسمال. وهو بالفعل ما ينطبق على الدول النامية التي على الرغم من أنها أغرقت إن صح التعبير اقتصادياتها بالتضخم من خلال الإصدار النقدي، إلا أنها لم تتمكن من توليد إلا القليل جدا من رأس المال.

2- التمليك ورسملة المورد الاقتصادي: تتمثل المشكلة الأساسية التي تحول دون قدرة البلدان النامية عن إنماء اقتصادياتها، في عجزها عن إنتاج رأس المال. هذا الأخير الذي وبالرغم من النشاط الكبير والطاقات الهائلة التي تتمتع بها شعوب هذه البلدان، إلا أنها تبقى عاجزة عن إنتاجه لنفسها.

فمشكلة البلدان النامية لا تتمثل في افتقارها إلى الموارد الاقتصادية أو إلى منظمي المشروعات بل العكس، فهي تعرف وفرة كبيرة في كلى الجانبين. فلا يمكنك أن تتجول في سوق في الشرق الأوسط أو في قرية في أمريكا اللاتينية، أو تركب سيارة أجرة في موسكو دون أن يحاول شخص أن يبرم صفقة معك. فساكن هذه البلدان يملكون قدرة مذهلة على اعتصار الربح من اللاشيء.¹⁸ لقد قدرت حيازات فقراء هذه الدول من العقارات فقط (لا يملكونها بشكل قانوني) بما قيمته 9.3 تريليون دولار أمريكي، وهي قيمة تمثل ضعف إجمالي عرض النقود المتداولة في الولايات المتحدة، وتساوي تقريبا القيمة الإجمالية

لكل الشركات المسجلة في البورصات الرئيسية في أكثر عشرين بلدا تقدما في العالم وتزيد عن عشرين مثل إجمالي الاستثمارات الأجنبية المباشرة في كل بلدان العالم الثالث والبلدان الشيوعية السابقة في السنوات العشر بعد سنة 1989. كما أن مدخراتهم فاقت بأربعين مرة قيمة المعونات الأجنبية التي تم تلقيها في كافة أنحاء العالم منذ 1945.¹⁹

إن ما تفتقر إليه البلدان النامية، ليس الموارد الاقتصادية، وإنما القدرة على الوصول إلى الآلية التي يمكن من خلالها رسملة هذه الموارد وجعلها قادرة على الإنتاج، وعلى توليد قيم مضافة. فهذه الدول تتوفر على موارد اقتصادية هائلة، كما أن الأفراد بها يحوزون أصولا معتبرة القيمة، إلا أنهم يحتفظون بها بشكل غير سليم. وعليه وبما أن حقوقهم فيما يحوزونه غير موثقة، فإنه يصبح من غير الممكن تحويل تلك الأصول إلى رأسمال. في حين تجد في الغرب أن كل قطعة أرض، وكل بناية أو أي أصل مهما كان، تجده ممثلا بوثيقة ملكية تشكل دليلا مرثيا على عملية مستترة شاسعة تربط كل هذه الأصول بباقي الاقتصاد. بفضل هذه العملية التمثيلية المستترة التي لا تتوافر بالبلدان النامية، يقول هرنندو دي سوتو، تكتسب الأصول والموارد الاقتصادية في مجملها حياة غير مرثية موازية إلى جانب وجودها المادي.

فالدول النامية وعلى الرغم من القيم الكبيرة من المساعدات الإنمائية (مساعدات لتمويل التنمية) التي كانت ولا زالت تحصل عليها (78 مليار دولار أمريكي سنة 2004)،²⁰ إلا أنها لم تتمكن من بلوغ أهدافها الإنمائية المنشودة، وبقي أثر هذه المساعدات جد محدود.²¹ وهو ما يعني أن الدول النامية تحتاج إلى ما هو أهم من المساعدات الإنمائية. فهي بحسب تقديرنا بحاجة إلى المساعدة على إيجاد ما يمكنها من رسملة مواردها الاقتصادية، من خلال إيجاد الأطر القانونية التي يتم من خلالها إتمام إجراءات التمليك وتوثيق حيازات الأفراد الطبيعيين والمعنويين بوثائق رسمية يمكن من خلالها إعطاء روح اقتصادية حقيقية لما يحوزونه من أصول.

في هذا الإطار يقول جيرالد أودريسكول إن أكثر ما ينفع البلدان الأقل نمواً هو التركيز على إقامة وحماية الملكية الفردية. ومع ذلك فإن معظم ما تقدمه الأمم المتحدة وصندوق النقد الدولي والبنك العالمي موجه نحو أهداف أخرى. إن حماية الملكية وتمكين الأشخاص من ممارسة ومتابعة ما يصب في مصلحتهم الذاتية وفتح المجال أمام مبادراتهم الفردية، تعتبر أهم العناصر الدافعة باتجاه الإنماء الاقتصادي والضامنة له"^{2 2}. ويضيف نفس المفكر، أن أهمية التمليك تنبع من كونها تتيح للأفراد فرصة الاستخدام الكامل والأمثل لما يملكون. أي أنها تزودهم بالقدرة على نقل و/أو تغيير و/أو تبادل ما يحوزون أو يملكون وقت ووفق ما يرون أنه الأمثل والأنسب. ولذلك فكلما اتسعت عمليات التمليك كلما زاد تخصيص واستخدام الأفراد لما يحوزون، والمجتمع لما لديه من موارد بشكل أكثر فاعلية وكفاءة، ومنه زيادة قدرة المجتمع على الإنماء، وزيادة فرص بلوغه أهدافه الإنمائية المنشودة.

أما هرنندو دي سوتو، فيد هب إلى أبعد من ذلك بقوله "إن الفارق بين الأمم المتقدمة وباقي العالم في يومنا، هو الفارق بين البلدان التي تنتشر فيها الملكية الرسمية والبلدان التي تنقسم فيها الطبقات إلى من يستطيعون تثبيت حقوق الملكية وإنتاج رأس المال ومن لا يستطيعون ذلك"^{2 3}. ويضيف؛ أن عدم توافر هذه الأنواع الأساسية من الوصف والتمثيل هو الذي يفسر السبب في أن البلدان التي استوعبت التكنولوجيات الحديثة واستخدمتها، وطوعت كل الاختراعات الغربية الأخرى لم تتمكن من رسملة مواردها الاقتصادية، ولم تتمكن من إنتاج ما يكفي من رأس المال لإنماء اقتصادياتها، بالرغم من الكم الهائل من الموارد الاقتصادية المتاحة لمعظمها، وبالرغم من القدرات الفائقة التي يتوفر عليها سكانها.

3- الحرية الاقتصادية: تتولد أهمية الحرية الاقتصادية، من كونها توسع في تشكيلة ومجالات الخيار المتاحة أمام الأفراد كمنتجين وكمستهلكين في نفس الوقت، ومنه الاستخدام الأمثل للموارد سواء تعلق الأمر بالاستخدام

الاستهلاكي لها، أو باستخدامها في الإنتاجي والاستثمار. زيادة على ذلك وباعتبارها شكلا من أشكال الحرية- الحرية السياسية، والحرية المدنية- فإنها، أي الحرية الاقتصادية وزيادة على أثرها الاقتصادي الإنمائي، فإنها تعتبر السند والأساس الأقوى لقيام الحريات الأخرى خاصة في ظل المفاهيم الحديثة للتنمية.

يشير تقرير الحرية الاقتصادية في العالم لسنة 2006، إلى أن الأمم المتحدة طالبت بتقديم المزيد من المساعدات الخارجية لإخراج البلدان النامية من الفقر.²⁴ وتقوم خلفية هذه الدعوة على أن زيادة المساعدات أمر ضروري لتحقيق أهداف التنمية للألفية للأمم المتحدة، والتي تتضمن؛ زيادة النمو، توفير التعليم، تخفيض مستوى الفقر... وغيرها. إلا أنه ووفقا لما نرى به، فإن الطلب على المساعدات الخارجية يتم نمودجيا في غياب أي دليل تجريبي بأنه يؤدي إلى تحقيق إنماء الدول المتلقية. وقد يكون تساؤلنا مبررا عما إذا كانت هناك أساليب أفضل للمجتمع الدولي من أجل تقليل الفقر وإنماء الدول النامية. فرغم أن الحرية الاقتصادية تبدو حقيقة راسخة كطريقة للرخاء الاقتصادي والإنماء، إلا أن الكثيرين من منظري التنمية عبر العالم يحاولون التأكيد دوما على أن إشكالية الدول النامية هي إشكالية فقر وأن اقتصادياتها عالقة في ما يسمونه بمصيدة الفقر أو الحلقة المفرغة للفقر. وحتى من يقولون أو يقرون بغير ذلك، فأطروحاتهم غالبا كان يشوبها الكثير من المغالطة.²⁵ وبذلك تبقى الدول النامية بحسب أطروحاتهم دولا فقيرة لا يلزمها غير الوفرة المالية وما تشرف على توزيعه الأمم المتحدة من مساعدات المانحين، دون أن يكون لأوضاع اقتصادياتها أيا من الحلول أو الأطروحات البديلة الأخرى التي قد تكون أنجع.

وإذا كنا نؤكد هنا على الأهمية القصوى والدور البالغ للحرية الاقتصادية في علاقتها بإنماء اقتصاديات البلدان وتحريرها من التخلف، ومن ما يسميه الكثير من منظري التنمية بحلقات الفقر وغيرها من المبررات التي يقدمونها لتعليل وتفسير وضع هذه الدول المتأزم اقتصاديا واجتماعيا وحتى سياسيا في

غالب الأحيان؛ فإننا لا نقدم جديد. فالفكرة القائلة بأن الحرية الاقتصادية أو الحرية الفردية تنتج تقدماً أفضل من تخطيط الدولة تعتبر فكرة قديمة، وهي جزء من تقليد فكري قديم يعارض فكرة التخطيط المركزي أو التخطيط من الأعلى إلى الأسفل، ويدعوا إلى البحث عن حلول تنطلق من القاعدة إلى القمة. بالرجوع إلى التاريخ، واستقراء وقائعه فيما يخص الفرق بين الأداء الاقتصادي الحر والأداء الاقتصادي المركزي، يظهر جلياً وبالرغم من الرواج الكبير الذي لاقته أطروحات التوجه المركزي خلال الفترة مابين أربعينيات وستينيات وحتى منتصف سبعينيات القرن العشرين، الانحسار والتراجع الكبيرين اللذان عرفتهما هذه الأطروحات، أمام الانتشار والرواج الكبيرين للأفكار والممارسات والأنشطة القائمة على حرية التملك والمبادرات الفردية والحرية الاقتصادية في العموم.

لقد كتب كوبيشيف وهو طالب بالمرحلة الثانوية يقول "نحن الآن في سنة 1971؛ الشيوعية الشيوعية تعني وفرة من الخيرات المادية والثقافية... كل وسائل المواصلات في المدينة تدار بالكهرباء وكل المشروعات الضارة قد نقلت إلى خارج المدينة... إننا نعيش على سطح القمر ونمشي بين شجيرات الأزهار وأشجار الفاكهة... فكم من السنين يا ترى لبثناها ونحن نأكل الأناناس على سطح القمر؟ حبذا لو أتى يوم نأكل فيه كفايتنا من الطماطم هنا على ظهر الأرض".²⁶ كلمات هذا الطالب الثانوي، وإن دلت على شيء فإنما تدل على مدى دقة الوعي بالحقيقة والواقع، وبمدي الإدراك الكبير للأفراد والشعوب بمختلف الدول التي استولت على الجزء الكبير من حقوقهم وحررياتهم (الحرية الاقتصادية - حرية المبادرة وحرية الإنتاج والاستهلاك)، وحاولت من خلال أطروحاتها وأنظمتها الاقتصادية المدارة مركزياً أن تصور أو تصنع حولهم حالة من التطور الاقتصادي والإنماء الافتراضي لا غير، دون أن يكون لذلك ما يجسده على أرض الواقع أو على سطح الأرض حسب تعبير كوبيشيف.

أما التطور الحقيقي لا الافتراضي، فهو ذلك الذي عرفته ولا زالت تعيشه، وستعيشه مستقبلا دول جنوب شرق آسيا منذ الحرب العالمية الثانية. لقد كان معنى نجاحها أنه حتى الدول الفقيرة التي لا تملك من الموارد غير العمل الجاد لسكانها يمكنها أن تستفيد من مزايا الحرية الاقتصادية وأن تخلق لنفسها قدرا من الثروات الجديدة التي لم تكن لتتاح لها لولا طبيعة ما اعتمدته من تنظيم قائم أساسا على الحرية الاقتصادية لا غير .

وإذ نرى بأهمية الحرية ومحوريتها كعامل من العوامل المحددة للقدرة على الإنماء؛ وهو ما يؤكدته الكثير من علماء الاقتصاد،²⁷ فإن ذلك متولد أساسا من مجموع ما لهذه الحرية من مزايا والتي نورد بعضها على سبيل الذكر لا الحصر فيما يلي:²⁸

- ترعي الحرية الاقتصادية المنافسة ومحاولات متعددة للتوصل إلى الأشياء التي تنجح وتقتلح حالات الفشل العديدة. بحيث يصبح الاقتصاد بعد فترة، مكونا بصورة رئيسية من نجاحات كبيرة وهذا ما يؤدي إلى تحسن مستوى المعيشة.

- توفر الحرية الاقتصادية الأسواق التي تشكل أجهزة تغذية راجعة ضخمة لمعرفة ما الذي ينجح وما الذي يفشل. أما التخطيط المركزي فيفتقر لهذا النوع من التغذية.

- الحرية الاقتصادية تعيد بقوة تخصيص الموارد بعيدا عما هو فاشل وباتجاه ما هو ناجح. أما التخطيط المركزي ببيروقراطيته، فيقوم على فلسفة ترفض إعادة التخصيص.

- تجعل الحرية الاقتصادية من الممكن زيادة مستوى نجاح نشاط معين بسرعة كبيرة وحجم ضخم. حيث تخصص الأسواق المالية الأموال اللازمة لتمويل التوسع في العمل، كما يسمح الهيكل التنظيمي للشركة بإعادة تشكيل ذات النشاط الذي نجح على مستوى صغير ليعمل على مستوى أكبر بكثير. فالأسواق والمؤسسات المالية تحتاج إلى الحرية الاقتصادية لتعمل جيدا، أما

بيروقراطية التخطيط المركزي فغالبا ما تعرقل هذا النوع من التوسع في النشاط.

- الحرية الاقتصادية تجعل من الممكن إبرام عقود شديدة التعقيد تتيح للأفراد والشركات التعامل مع حالات عدم التأكد من بعض الجوانب. ففي ظل ندرة حالات النجاح واحتمالات الفشل لا يقوم الأفراد والشركات على رهانات إلا إذا كانوا يتوقعون صفقة كبيرة لكي تكون لديهم قدرة على تنويع المخاطر وحماية أنفسهم من عواقب فشل كبير. المسؤولية المحدودة للمؤسسات وقوانين الإفلاس والأسواق المالية كلها عوامل تساعد على تحقيق هذه المهمات في عالم تشكله الحرية الاقتصادية.

4- الاستثمار في رأس المال البشري: من بين أهم العوامل التي أعاققت وما زالت تعيق الدول النامية في بلوغ أهدافها الإنمائية، إهمالها للمورد البشري، وعدم التعاطي معه كعامل محوري ارتكازي في كل ما يمكن أن يعتمد من سياسات أو استراتيجيات لغرض ذلك.

فالمورد البشري، وإن كان معظم الاقتصاديين قد أجمعوا على دوره البالغ الأهمية في العملية الاقتصادية، مؤكدين على أنه يعتبر رأسمال مثله مثل باقي الأصول الاقتصادية الأخرى التي قد تحوزها أي مؤسسة اقتصادية أو أي مجتمع، منذ ما يزيد تقريبا عن الثلاثة قرون،^{9 2} ظلت وما زالت الدول النامية تتعاط مع المورد البشري- على أنه من قبيل المعطيات، وأن عرضه غير محدود أي كبير المرونة. وبذلك فإنه لا يشكل قيда على عمليات الإنماء بها.

لقد أكد تيودور شولتز الحائز على جائزة نوبل في الاقتصاد سنة 1979،^{3 0} على ضرورة تحويل الانتباه من مجرد الاهتمام بالمكونات المادية لرأس المال، إلى الاهتمام بتلك المكونات الأقل مادية المتمثلة في رأس المال البشري. مشيرا إلى ضرورة اعتبار مهارات ومعارف الفرد شكل من أشكال رأس المال الذي يمكن ويستوجب الاستثمار فيه. وفي محاولة منه إن صح التعبير، لتبرير طرحه هذا يشير شولتز، إلى أن هذا النوع من الاستثمار قد حقق معدلات نمو أكبر وأسرع

في الاقتصاديات الغربية مقارنة بما حققه رأس المال المادي. ومن هنا فهو يرى أن رأس المال البشري والاستثمار فيه يعد من أهم السمات المميزة للنظام الاقتصادي، ومن أهم الأسس المحددة لمدى قدرة المجتمعات على الإنماء.³¹

لقد بنا شولتز مفهومه لرأس المال البشري على ثلاثة فرضيات أساسية هي:³²

- أن النمو الاقتصادي الذي لا يمكن تفسيره بالزيادة في المدخلات المادية، يرجع أساسا إلى الزيادة في المخزون المتراكم لرأس المال البشري.³³
- يمكن تفسير اختلاف مستويات الإيرادات، وفقا للاختلافات في مقدار رأس المال البشري المستثمر في الأفراد.
- يمكن تحقيق العدالة في الدخل من خلال زيادة نسبة رأس المال البشري إلى رأس المال المادي.

أطروحات شولتز، يؤكد بها البنك العالمي من خلال ما قام به من دراسات في هذا الإطار، والتي توصل من خلالها إلى أن لتطوير رأس المال البشري انعكاسات بالغة الأهمية على النمو الاقتصادي وذلك أن هناك سببا للاعتقاد بأن العلاقة ذات اتجاهين، وأن التعليم والنمو يدعم كل منهما الآخر. فمن جهة تستطيع الاقتصاديات النامية زيادة تخصيص الموارد لتطوير التعليم والصحة ومستويات التغذية وغيرها من مؤشرات التنمية البشرية الأخرى. ومن جهة ثانية يؤدي الاستثمار في المورد البشري إلى تسريع النمو، ومنه الإنماء.³⁴

هذه الأطروحات، وإن كانت قد أحدثت تحولا فكريا كبيرا دفع بالدول المتقدمة خلال ستينات القرن العشرين إلى إعادة توجيه نماذج النمو الاقتصادي المعتمدة بها باتجاه التركيز على أهمية الاستثمار في المورد البشري بإعطاء الأولوية للتعليم والتدريب، والاهتمام بالأدوات والسياسات التي من شأنها رفع طاقات العنصر البشري الإنتاجية وتجديدها وتطويرها. إلا أن الدول النامية لم تعر ذلك الاهتمام الكافي. حيث ظل توجهها الإنمائي وإلى يومنا، منصبا على

نماذج إنماء تركز أساسا على الاستثمار المادي وعلى السياسات المرتبطة بمراكزته والتوسع فيه.

هذا الواقع؛ أي واقع الاستثمار البشري بالدول النامية، تؤكد المعطيات الإحصائية الخاصة بما ينفق على التعليم والتكوين^{3 5} وعلى أنشطة البحث والتطوير بهذه الدول، مقارنة بما تخصصه الدول الغربية أو المتقدمة على الخصوص لنفس الغرض. فقد أورد تقرير الحالة الاجتماعية في العالم لسنة 2005 الصادر عن الأمم المتحدة يقول "لا تزال توجد فروق كبيرة في مجال التعليم في العالم. فرغم أن عدد البلدان النامية لاسيما في وسط آسيا، وشرقها والمحيط الهادي، وأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي وشمال أفريقيا، تقترب بالفعل من تحقيق معدلات قيد دراسي تتماشى مع الأهداف الإنمائية للألفية، إلا أن بلدان أفريقيا جنوب الصحراء وبلدان جنوب آسيا وغربها ما تزال تسجل في مجالي التقدم والتحصيل التعليميين مستويات أدنى بكثير من ذلك. وإن كانت معدلات القيد في المدارس، في العديد من البلدان قد عرفت نوعا من التحسن، تبقى معدلات إكمال التعليم منخفضة. كما أن أفريقيا لاسيما بلدانها جنوب الصحراء مازالت متأخرة عن غيرها من المناطق النامية ما يستدعي ضرورة مضاعفة الجهود للتغلب على الظروف المبدئية غير المواتية في المنطقة، من حيث رأس المال البشري".^{3 6}

هذا، ويمكن التدليل على مدى تراجع مستويات الاستثمار في رأس المال البشري بالدول النامية من خلال الاطلاع على بعض الإحصائيات الخاصة بنسب الإنفاق على البحث والتنمية، مقارنة بما يخصص لنفس الغرض بالدول المتقدمة؛ الواردة في تقرير التنمية البشرية للعام 2005 الصادر عن الأمم المتحدة .

العاملون في الأبحاث والتنمية لكل مليون شخص متوسط الفترة 1990-2003	الإتفاق على الأبحاث والتنمية كنسبة من إجمالي الناتج المحلي % متوسط الفترة 1997-2002	
بعض الدول المتقدمة		
4526	2.7	- الولايات المتحدة الأمريكية
3487	1.9	- كندا
5085	3.1	- اليابان
3222	2.5	- ألمانيا
3134	2.3	- فرنسا
5171	4.3	- السويد
7431	3.5	- فنلندا
بعض الدول النامية		
25	0.8	- أوغندا
192	0.7	- جنوب إفريقيا
120	0.8	- الهند
		- نيكاراغوا
17	0.2	- بوركينا فاسو
633	1.2	- الصين
225	0.1	- بيرو
222	0.4	- فنزويلا
324	1.0	- البرازيل
294	0.7	- ماليزيا
1158	0.5	- بلغاريا
1469	0.6	- بولندا

جدول يوضح نسب الإتفاق على البحث العلمي والتنمية في بعض الدول

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على تقرير التنمية البشرية للعام 2005/ ص - ص: 262 - 265.

بناء على ما سبق، وبناء على نتائج البحوث والدراسات العلمية الكثيرة التي تؤكد على محورية الاستثمار في العنصر البشري كأساس للإنماء.³⁷ وبناء على نماذج النمو ونظريات التنمية الحديث، التي تؤكد جميعها، على أن أهمية الاستثمار في المورد البشري لا تتولد فقط من علاقته المباشرة بالإنتاجية والتكاليف وغيرها من المعايير أو المقاييس الوحدوية الجزئية للعملية الإنتاجية والنشاط الاقتصادي بصفة عامة؛ وإنما من خلال علاقته المباشرة أيضا بعامل التكنولوجيا الذي يعتبر وفقا لـ روبرت صولو³⁸ أحد أهم عناصر الإنتاج، ومنه علاقته- الاستثمار في العنصر البشري- بقدرة الاقتصاديات المختلفة على استيعاب التكنولوجيا، ثم قدرتها على التجديد والتطوير التكنولوجي. بناء على هذه المعطيات، يتضح بنوع من الدقة طبيعة التحدي الذي يواجه الدول النامية في سبيل إنماء اقتصادياتها. والمتمثل في حتمية التوجه نحو تركيز الجهود على وظائف التكوين والتعليم وأنشطة البحث والتطوير وتخصيصها بما يتماشى وأهميتها الإنمائية من مخصصات الإنفاق العام والخاص على حد سواء.

فقدرة البلدان النامية على إنماء اقتصادياتها والإسراع في ذلك، وإن كانت تتوقف وإلى حد كبير على مدى قدرتها على استيعاب التكنولوجيات المادية وغير المادية، ومنه قدرتها على التحديث والتطوير والابتكار التكنولوجي. فإن ذلك لا محال يتوقف على مدى كفاءة وأهلية عنصرها البشري بصفة خاصة والمجتمع بأكمله في مستوياتهم وفئاتهم ومجالات تخصصهم المختلفة بصفة عامة وهو ما يرتبط مثلما سبقت الإشارة ارتباطا مباشرا بمقدار ما تخصصه هذه الدول للإنفاق على مواردها البشرية في إطار ما يعرف بالاستثمار البشري.

الخاتمة :

على الرغم من الجهود الكبيرة التي بذلت من طرف الدول النامية في سبيل إنماء اقتصادياتها وبالرغم من كثرة النظريات التي صيغت في هذا الإطار.

وبالرغم كذلك من تعدد الاستراتيجيات والسياسات الإنمائية التي اعتمدت؛ إلا أن كل ذلك لم يجدي نفعا ولم يمكن هذه الدول من تجاوز حالة السكون والركود التي تعانيها اقتصادياتها، إلا القليل منها التي تعرف في يومنا بالدول حديثة التصنيع.

عجز الدول النامية عن إنماء اقتصادياتها نرجعه من جهة لعدم انطلاق هذه الدول في بحثها لواقعها المتخلف من خلفياته وأسبابه الحقيقية، وإنما من مظاهره وانعكاساته على الممارسة الاقتصادية وعلى المستوى المعيشي لأفراد المجتمع. ومن جهة ثانية، لعدم قدرتها (الدول النامية) على رسملة مواردها الاقتصادية كنتيجة للسبب سالف الذكر من جهة، ومن جهة ثانية بسبب تغييرها لمجموع العوامل التي أسميناها أعلاه بالمحددات والتي نرى أن عدم الأخذ بها- وفي مفاهيمها الصحيحة، من شأنه أن يبقى هذه الاقتصاديات على حالتها من الركود والسكون، والتخلف بالنسبة للكثير منها.

قائمة المراجع:

أولاً: الكتب:

- ❖ جوزيف ا. ستغلتز/ ضحايا العولة/ سلسلة الفكر- مكتبة الأسرة 2007.
- ❖ حازم الببلاوي/ أصول الاقتصاد السياسي/ منشأة المعارف، الإسكندرية.
- ❖ حازم الببلاوي/ دور الدولة في الاقتصاد/ دار الشروق/ مهرجان القراءة للجميع، مكتبة الأسرة 1999.
- ❖ راوية حسن/ مدخل استراتيجي لتخطيط وتنمية الموارد البشرية/ الدار الجامعية 2001- 2002.
- ❖ روبرت صولو/ نظرية النمو/ المنظمة العربية للترجمة، بيروت- لبنان/ الطبعة الأولى 2003.
- ❖ سعد حسين فتح الله/ التنمية المستقلة- المتطلبات والاستراتيجيات والنتائج/ مركز دراسات الوحدة العربية.
- ❖ عبد الرحمان يسرى/ تطور الفكر الاقتصادي/ دار الجامعات المصرية.
- ❖ فرانسيس فوكوياما/ نهاية التاريخ وخاتم البشر/ مركز الأهرام للترجمة والنشر/ الطبعة الأولى 1993.

❖ كارل ماركس/ رأس المال- نقد الاقتصاد السياسي، المجلد الثالث- القسم السابع "تراكم رأس المال".

❖ مدحت القرشي/ التنمية الاقتصادية- نظريات، وسياسات وموضوعات/ دار وائل للنشر، عمان- الأردن، الطبعة الأولى 2007.

❖ ملتن فريدمان/ الراس مال والحرية/ الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع/ أي النار 1426 ميلادية.

❖ مالكوم جيلز، مايكل رومر، دوايت بيركنز، ودونالد سنودجراس/ اقتصاديات التنمية/ دار المريخ للنشر، الرياض- المملكة العربية السعودية 1995.

❖ هرنندو دي سوتو/ سر رأس المال- لماذا تنتصر الرأس مالية في الغرب وتفشل في كل مكان آخر/ مركز الأهرام للترجمة والنشر، الطبعة الأولى 2002.

ثانيا: التقارير:

❖ تقرير الحالة الاجتماعية في العالم 2005/ الأمم المتحدة- الجمعية العامة.

❖ تقرير التنمية البشرية للعام 2005/ برنامج المم المتحدة الإنمائي.

❖ الحرية الاقتصادية في العالم التقرير السنوي 2006.

ثالثا: مواقع الأنترنت:

❖ جيرالد أودريسكول/ حقوق الملكية: مفتاح التنمية الاقتصادية/ مصباح الحرية/
www.misbahlhuriyya.org

❖ صلاح عبد المحسن عجاج/ ما التكنولوجيا/ www.salahagag.jeeran.com

❖ فارس إيغو/ الديمقراطية والتنمية/ الحوار المتمدن- www.ahewar.org

❖ قدري جميل/ حول الديمقراطية والتنمية/ www.kassioun.org

الإحالات :

- ¹ - قدم الكثير من الاقتصاديين نظريات حاولوا من خلالها تفسير وضع الدول النامية المتخلف اقتصاديا، تمحورت حول الحلقات المفرغة، والتبعية وعدم كمال السوق، وغيرها، وهي جميعها نظريات علي ما تتصف به من نسبية الموضوعية والصحة، إلا أننا نري بعدم وفائها بالغرض في إطار بحثنا هذا، على الأقل.
- ² - تشير نظرية التحديث التي ظهرت أواخر الخمسينات وستينات القرن العشرين بالولايات المتحدة الأمريكية، والتي من أشهر روادها: روستو و هنتقتون، وليرنر، إلى أن الملامح الثقافية والمؤسسية والتنظيمية للبلدان الفقيرة نعتبر عائقا في سبيل محاولاتها للنمو. إلا أنها، أي النظرية، ركزت على الجوانب الاقتصادية مهملة الجوانب الأخرى، من سياسية وثقافية وتاريخية وغيرها. فروستو الذي يعد الأشهر من بين هؤلاء يعتقد أن التراكم المتزايد لرأس المال سوف يقود إلى عملية التحديث التي ستؤثر حينها على باقي العناصر الأخرى من سياسة وقيم وغيرها. وقد تعرضت نظرية التحديث إلى الكثير من الانتقادات بسبب نظرتها هته (التركيز على العوامل الاقتصادية فقط، مع إهمالها للبعد التاريخي كواحد من أهم أسباب المشكلة).
- ³ - يرى شوم بيتر أن النمو والتطور يحدثان بشكل تلقائي من دون ضرورة لتدخل الدولة، أي من دون أي محاولة للإنماء، وهذا على اعتبار أن التغيرات الكمية المتراكمة تقود إلى حدوث تغيرات نوعية في المدى الطويل.
- ⁴ - أنضر: سعد حسين فتح الله/ التنمية المستقلة - المتطلبات والاستراتيجيات والنتائج/ مركز دراسات الوحدة العربية/ ص: 31
- ⁵ - حازم الببلاوي/ دور الدولة في الاقتصاد/ دار الشروق/ ص: 206
- ⁶ - مقولة لـ "بيتر دروكر" أستاذ الإدارة في جامعة هارفارد بالولايات المتحدة الأمريكية.
- ⁷ - يرى بعض المختصين أن التطورات والتحولات التي عرفها العالم خلال الربع الخیر من القرن العشرين، الدال عنها بالثورات التكنولوجية الثلاث، تزيد من حيث عمقها وشمولها ما شهدته البشرية من تطورات منذ بدايات ظهورها الأولى.
- ⁸ - هناك من الدول النامية، من بدأت تأخذ ومنها من أخذت منذ سبعينات القرن العشرين بالأدوات الحقيقية للتطوير والإنماء، كدول جنوب شرق آسيا(النمور الآسيوية) والهند والصين والبرازيل، وغيرها من الدول التي تحدد حدودها.
- ⁹ - أنظر تقرير التنمية البشرية للعام 2005 / ص- ص: 255- 256
- ¹⁰ - في وقت تتقارب فيه نسب ما يخصص للنفاق على التعليم والتكوين من إجمالي الناتج المحلي بالكثير من الدول النامية بنظيراتها المتقدمة. نجد أن ما يخصص من ذلك الناتج للإنفاق على البحث والتطوير يتفاوت تفاوتا كبيرا جدا(أنضر تقرير التنمية البشرية للعام 2005 / ص: 265)، وهو

ما يؤشر على اختلاف نظرة الدول النامية عن نظرة الدول المتقدمة للتعليم والإنفاق عليه، مثلما اشرنا في النص.

11 - فارس إيفو/ الديمقراطية والتنمية/ الحوار المتمدن - www.ahewar.org / 2005/12/19

/ ص: 01.

12 - قدري جميل/ حول الديمقراطية والتنمية/ www.kassioun.org / 2006/06/10 / ص:

01.

13 - فكرة مقتبسة.

14 - حسب كارل ماركس فإن تحول مبلغ من المال إلى وسائل للإنتاج وقوة عمل، وهو الحركة الأولى للقيمة المخصصة للعمل بمثابة رأس مال، إنما يحدث في السوق، في دائرة الرواج. وأن حركة تطور الإنتاج، أي المرحلة الثانية للحركة، تنتهي منذ أن تتحول وسائل الإنتاج إلى بضائع تتجاوز قيمتها قيمة عناصرها التي تتكون منها، أو تتضمن قيمة زائدة، علاوة على رأس المال المسلف. وعند إذ ينبغي للبضائع أن تطرح في دائرة الرواج ويجب بيعها وتحقيق قيمتها بعملة، ثم تحويل هذا المال مجددا إلى رأس مال، وهكذا دواليك. وهذه الحركة الدائرية عبر هذه المراحل المتعاقبة هي التي تشكل رواج رأس المال - إن أول شرط من شروط التراكم، هو أن يكون الرأس مالي قد نجح في بيع بضائعه، وفي أن يحول مجددا الجزء الأكبر من المال المحصل على هذا النحو إلى رأس مال.

15 - كارل ماركس/ رأس المال - نقد الاقتصاد السياسي / المجلد الثالث - القسم السابع

تراكم رأس المال"/ ص: 807

16 - بحسب جورج سوروس؛ فإن رؤى ماركس لرأس المال، هي عادة أكثر دقة من رؤى آدم سميث. فقد فهم ماركس بوضوح أن النقود والسلع في حد ذاتها ليستا برأس مال بدرجة اكبر من وسائل الإنتاج وعيش الكفاف. وأنهما يرومان التحول لرأس مال. كما أدرك أن الأصول إذا أمكن تحويلها إلى سلع وجعلها تتفاعل في الأسواق فإنها يمكن أن تعبر عن القيم التي تخفى عن الإدراك ولكن يمكن الإمساك بها لإنتاج الربح. لقد كانت الملكية بالنسبة لماركس يقول سوروس، قضية مهمة؛ لأنه كان من الواضح لديه أن من يستحذون على الأصول يحصلون على ما يزيد كثيرا على خصائصها المادية. لكنه عاش في زمن ربما كان لا يزال مبكرا فيه وضوح كيف أن الملكية الرسمية يمكنها من خلال التمثيل(التمليك) أن تجعل نفس تلك الموارد تقوم بوظائف إضافية وتنتج فائض القيمة.

17 - هرنندو دي سوتو/ سر رأس المال - لماذا تنتصر الرأس مالية في الغرب وتفشل في كل مكان

آخر/ ترجمة كمال السيد/ مركز الأهرام للترجمة والنشر/ الطبعة الأولى 2002/ ص: 43

18 - هرنندو دي سوتو/ مرجع سبق ذكره/ ص: 05

19 - نفس المرجع أعلاه/ الصفحة 35.

20 - بلغت قيمة هذه المعونات على سبيل الذكر لا الحصر سنة 2004، ما قيمته 78 مليار دولار

أمريكي، وهي قيمة تمثل فقط ما نسبته 0.25 % من قيمة إجمالي الدخل القومي للدول

المانحة(كان يفترض أن تكون في مستوى 0.7 %)، وهي قيمة تعتبر أقل من ثلثي ما كانت عليه في بداية الثمانينات، ونصف ما كانت عليه في الستينات/ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي- تقرير التنمية البشرية للعام 2005/ ص: 84.

21- الأمم المتحدة- الجمعية العامة/ تقرير عن الحالة الاجتماعية في العالم 2005/ ص: 144

22- جيرالد أودريسكول/ حقوق الملكية: مفتاح التنمية الاقتصادية/ مصباح الحرية/

17/03/2008 www.misbahalhurriyya.org/297/32

ص: 08

23- هرندو دي سوتو/ مرجع سبق ذكره/ ص: 212

24- أنضر تقرير التنمية البشرية للعام 2005/ الفصل الثالث- المعونة في القرن الواحد والعشرين.

25- يقول جوزيف استغلنز، مؤكدا لهذا الطرح، في كلامه عن طبيعة ما كان يصاغ ويقدم

كحلول لمشكلات الاقتصاديات النامية؛ يقول "...غير أنني اكتشفت بعد انتقالي إلى الحقل الدولي، أن اتخاذ القرارات في صندوق النقد الدولي كان يستند إلى خليط غريب من الأيدولوجيا والاقتصاد الرديء وإلى عقيدة جامدة تكاد لا تستر المصالح الخاصة التي ورائها. عندما تنشب الأزمات كان صندوق النقد الدولي يصف حولا وحيدة النمط ولي زمانها وغير مناسبة، دون أن يأخذ في الاعتبار ما يمكن أن يكون تأثيرها على سكان البلدان التي يطلب منها أن تطبقها. ونادرا ما لاحظت قيام نقاشات وتحاليل متزنة حول مفاعيل توجهات أخرى ممكنة. جوزيف استغلنز/ ضحايا العولة - ترجمة لبنى الريدي/ سلسلة الفكر - مكتبة الأسرة 2007/ ص: 17.

26- فرانسيس فوكوياما/ نهاية التاريخ وخاتم البشر- ترجمة حسين احمد أمين/ مركز الأهرام للترجمة والنشر/ الطبعة الأولى 1993/ ص: 37.

27- يقول ملتن فريدمان الحائز على جائزة نوبل في الاقتصاد سنة 1976؛ " الذي نحن بحاجة إليه كي نحقق نموا اقتصاديا مستقر هو تقليل تدخل الدولة، وفتحها المجال أوسع أمام الأفراد لاستعمال أو استغلال ما يحوزون من ثروات". ملتن فريدمان/ الرأس مالية والحرية/ الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع/ الطبعة الأولى: أي النار 1426 ميلادية/ ص: 63.

28- وليام ايسترلي/ الحرية مقابل الجماعية في المساعدات الخارجية/ الحرية الاقتصادية في العالم التقرير السنوي 2006/ الفصل الثاني/ ص: 65

29- أكد آدم سميث على أن رأس المال البشري ثروة قومية. وإن تخصيص نفقات معينة للتعليم سيؤدي إلى تكوين نوع خاص من رأس المال أسماه برأس المال الدائم المتمثل في المعرفة والتعليم؛ وستكون هذه الثروة ملكا خاصا للأفراد وثروة عامة للمجتمع. إذ أن الأموال العامة الموجهة للتعليم ستسهم في تكوين رأس المال المتكون من المعرفة والمهارة.

أما ألفريد مارشال، فيقول إن الحكمة من صرف الأموال العامة والخاصة على التعليم يجب ألا تقاس بالفوائد المباشرة فقط، فالتعليم مريح كمجرد استثمار يهدف إلى إعطاء الجماهير فرصا كبيرة

للبدا بتحرير طاقاتهم الكامنة. مشيرا إلى أن ثمة ضرب من ضروب رأس المال هو ما يستثمر في البشر. ❖/ عبد الرحمان يسري/ تطور الفكر الاقتصادي/ دار الجامعات المصرية/ ص- ص:196- 202.
30 - نال هذه الجائزة عن نظريته في رأس المال البشري، وأبحاثه التي ارتبطت بها، والتي احدثت من خلالها تحولا كبيرا في المفاهيم الاقتصادية التي كانت سائدة خلال خمسينات وستينات القرن العشرين.

31 - راوية حسن/ مدخل استراتيجي لتخطيط وتنمية الموارد البشرية/ الدار الجامعية 2001- 2002 / ص: 65.

32 - راوية حسن/ مرجع سبق ذكره/ الصفحة 66.

33 - أنظر؛ روبرت صولوا/ نظرية النمو(جائزة نوبل للاقتصاد 1987)- ترجمة ليلي عبود/ المنظمة العربية للترجمة- بيروت لبنان/ الطبعة الأولى 2003/ الفصل الثاني و الفصل الثامن.

34 - مالكوم جيلز - مايكل رومر- دوايت بيركنز و دونالد سنودجراس/ اقتصاديات التنمية/ تعريب طه عبد اله منصور وعبد العظيم مصطفى/ دار المريخ للنشر- الرياض، المملكة العربية السعودية 1995/ ص: 360.

35 - أنظر: تقرير التنمية البشرية للعام 2005/ ص: 256.

36 - الجمعية العامة للأمم المتحدة/ التقرير السنوي عن الحالة الاجتماعية في العالم 2005/ ص: 93.

37 - أنظر: إسهامات بيكر وإسهامات مينسر/ راوية حسن / مرجع سبق ذكره/ الصفحة 70 إلى 78. أنظر كذلك: تقرير الحالة الاجتماعية في العالم 2005 ، وتقرير التنمية البشرية للعام 2005.

38 - حصل روبرت صولو على جائزة نوبل للاقتصاد سنة 1987، على أعماله التي قام بموجيها بإدخال عامل التقدم التكنولوجي على معادلة النمو الاقتصادي.
